الملتقى الوطني الموسوم بـ: أهمية التسويق الدولي في تعزيز قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اختراق الأسواق الدولية

01 جوان 2023 جامعة محمد بوضياف _المسيلة_

المحور الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات

عنوان المداخلة :

مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني

The contribution of small and medium enterprises to the national economy

بن زاوي هاجر*[1]، قطاب أمينة[2].

1 مخبر استراتيجيات و السياسات الاقتصادية في الجزائر جامعة محمد بوضياف –المسيلة-، الجزائر. hajer.benzaoui@univ-msila.dz

2 مخبر استراتيجيات و السياسات الاقتصادية في الجزائر جامعة محمد بوضياف –المسيلة-، الجزائر. amina.guettab@univ-msila.dz

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الدور الذي يلعبه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني خلال الفترة 2015-2022، ومساهمتها في تحريك عجلة نمو الانتاج الوطني في اطار استرتيجية التنمية الاقتصادية الهادفة الى تنويع الاقتصاد الوطني للخروج من التبعية الكاملة للريع البترولي، من خلال تسليط الضوء على الوضع الراهن لهذه المؤسسات وتحليل أهم التحديات التي تواجهها مع التركيز على سياسات وآفاق تأهيلها في الجزائر،

خلصت الدراسة إلى أن اسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النمو الاقتصادي كان من خلال التباين القطاعي من حيث استيعاب عدد أكبر من المؤسسات بالمقارنة مع بقية القطاعات الإقتصادية الأخرى واستحداث مناصب شغل جديدة وزياد قيمة الصادرات خارج المحروقات وخلق قيمة مضافة جديدة خلال فترة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،الاقتصاد الجزائري،التشغيل، الصادرات خارج المحروقات، القيمة المضافة.

Abstract:

This study aims to know the role that played by the small and medium enterprises sector in the development of the national economy during the period (2015-2022), and its contribution to moving the acceleration of national production growth within the economic development strategy that it aimed at diversifying the national economy to get out of the complete dependence on oil rents, by highlighting On the current situation of these enterprises and an analysis of the most important challenges they face, with a focus on the policies and prospects for their rehabilitation in Algeria,

The study concluded that the contribution of small and medium enterprises to achieving economic growth was through the sectoral disparity in terms of absorbing a larger number of enterprises compared to the rest of the other economic sectors, creating new jobs, increasing the value of non-hydrocarbon exports, and creating new added value during the study period.

The keyword: small and medium enterprises, Algerian economy, employment, non-hydrocarbon exports, added value.

تمهيد:

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم القطاعات التي لها القدرة على المساهمة في التنمية وتحقيق معدلات النمو الاقتصادي وزيادة الاستثمارات والصادرات، وتشكل الحصة الكبرى من المؤسسات العاملة في مجال الاقتصاد، إذ تعد هذه المؤسّسات مورد دخل مهم للأفراد وتوفّر العديد من فرص العمل وتساهم في استغلال الموارد البشرية، ويعزز ذلك زيادة قدرة هذه المؤسّسات على تحقيق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني،والمساهمة في التنويع الاقتصادي، ودعم الابتكار.

وفي هذا المجال عرفت السياسة الاقتصادية في الجزائر تحولات عميقة بداية من التسعينات، حيث أعطت الدولة مجالا واسعا لدعم نمو وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال انشاء هياكل خصيصا بدعمها واتباع سياسة نقدية تهدف إلى توفير التمويل اللازم لهذا النوع من المؤسسات،
ولقد سعت الدولة الجزائرية جاهدة الى اعادة توزيع الأدوار بين القطاعين العام والخاص وجعل هذا الأخير هو الرائد في المرحلة القادمة للتنمية،وبحكم أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل الحصة الكبرى في تكوين هذا القطاع وأنها تشكل قاطرة النمو لكثير من دول العالم لما تتميز به من خصائص كمرونة الإدارة، الابتكار التكنولوجي، القدرة على التحكم في شروط الإنتاج والسيطرة على قوى العرض والطلب فإننا نرى المدخل الصحيح لإعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري وتكييفه مع متطلبات الأسواق الدولية يتمثل في الاهتمام البالغ بدعم هذه المؤسسات ومنحها الدور القيادي في تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال تحسين ودعم قدرتها التنافسية.
وعليه يمكن طرح الإشكالية الأساسية للموضوع على النحو التالي:

-كيف تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نمو الاقتصاد الوطني؟

وللإحاطة بكل الجوانب المتعلّقة بالإشكالية الرئيسية للبحث، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي اهم المراحل التي مر بها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- ما واقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟
- ما هي نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي؟

فرضيات الدراسة: تعتمد محاولتنا في الإجابة على الإشكالية المطروحة على الفرضيتين التاليتين:

1- تولي الجزائر اهتماما كبيرا بإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما لها من دور فعال في زيادة معدلات النمو الاقتصادي؛
2- ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التقليل من البطالة ورفع نسبة النمو الاقتصادي الوطني؛

أهمية الدراسة:تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النواة الأولى في كل اقتصاد،وتلعب دوراكبيرا في خلق فرص العمل وتنويع مصادر الدخل، فهي تتمتع بخصائص عديدة تسمح لها بالمساهمة في نمو المؤشرات الاقتصادية.

أهداف الدراسة:ترمي هذه الدراسة إلى معرفة واقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتطوره وتبيان الخلفية النظرية لكل المفاهيم المتعلقة بموضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وابراز الدور الذي تلعبه

في الاقتصاد الوطني من خلال دراسة بعض البيانات الواردة في التقارير السنوية الصادرة لبعض الهيئات الوزارية الجزائرية خلال فترة زمنية معينة.

حدود الدراسة: اقتصرت دراستنا على تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر باستخدام بعض البيانات الاقتصادية الخاصة بهذا النشاط خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2022.

منهج وأدوات الدراسة: بهدف الاجابة على التساؤل المطروح واختبار فرضيات البحث اتبعنا المنهج الوصفي لاسيما الشق النظري من الدراسة، وذلك من خلال التحليل البسيط لمختلف المفاهيم المستحدثة، بالإضافة الى المنهج التحليلي من خلال تحليل الاحصائيات والأرقام لمختلف الجداول والبيانات المستمدة من مصادرها الأولية والمتمثلة في النشرات الاحصائية المقدمة من طرف وزارة الصناعة والمناجم

هيكل الدراسة:وللإجابة على هذا الإشكالية فقد قسمنا هذه المقالة إلى ثلاثة محاور كالآتي:

المحور الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
المحور الثاني:قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
المحور الثالث: مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2015-2022

الدراسات السابقة: حسب اطلاعنا وفي حدود ما توفر لدينا من معلومات ومراجع حول موضوع البحث، هناك بعض الدراسات والبحوث العلمية التي أشارت إلى موضوعنا نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- **دراسة بلال مرابط، سليمة طبايبية،2019، بعنوان:**
تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في دعم الأداء الاقتصادي -دراسة تحليلية للتجربة الجزائرية-

سعت هذه الدراسة إلى تحديد مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الأداء الاقتصادي للجزائر، والتي من خلالها تحصلنا على نتيجة مثابها" أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ظلت مساهمتها في النمو متدنية بشكل كبير، ذلك على الرغم من الإصلاحات الاقتصادية المختلفة.

- **دراسةالطيب داودي، 2011، بعنوان:**
دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الواقع والمعوقات -حالة الجزائر-

يهدف هذا المقالإلى ابراز تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية ومعوقاتها، وبالتحديد توضيح واقع ومعوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

- **دراسة قرارية ريمة، دريس ناريمان،2019، بعنوان:**
دراسة تقييمية لدور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر (2009-2019)

يهدف هذا المقاللدراسة وتقييم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال إلقاء الضوء على دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب العمل، حيث يعد التشغيل أحد أهم قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما تزداد أهمية هذه الدراسة إضافة إلى تقييم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطةفي رفع الناتج الداخلي الخام وزيادة الصادرات بالاعتماد على الإحصائيات الخاصة الوطنية والدولية بعدد من السنوات.

I. الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1- مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1.1. تعريفها: تباينت المعايير المستخدمة للتمييز بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة من بلد لآخر، ولكن هنالك صعوبة في وضع معيار محدد، فحاولت العديد المنظمات تعريفها نذكر منها:

- ❖ عرفها الكونغرس الأمريكي: بأنها تلك التي لا تكون ملكيتها وطريقة تشغيلها مستقلة وليست مسيطرة في مجالها[1]؛
- ❖ عرفها البنك الدولي بأنها: تلك المشاريع التي يتراوح عدد عمالها مابين 1 إلى 25 عامل[2]؛
- ❖ عرفها المشرع الجزائري بأنها: كل مؤسسة إنتاج سلع وخدمات تشغل من 1 إلى 250 شخص ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار، كما تتوفر على الاستقلالية بحيث لا يمتلك رأس مالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى[3]؛
- ❖ وعرفت أيضا بأنها: العمل التجاري الذي يعرف ويحفظ أصحابه أو مدراءه الأسماء الأولى للموظفين فيه[4].

الجدول (1): تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوية	مجموع الحصيلة السنوية
مؤسسة مصغرة	**من 1 إلى 9**	**أقل من 40 مليون دج**	**لا يتجاوز 20 مليون دج**
مؤسسة صغيرة	**من 10 إلى 49**	**أقل من 400 مليون دج**	**لا يتجاوز 200 مليون دج**
مؤسسة متوسطة	**من 50 إلى 250**	**من 400 مليون-4 مليار دج**	**200مليون – مليار دج**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعطيات أعلاه.

2.1. خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تنفرد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كغيرها من المؤسسات بخصائص تميزها عن غيرها والتي تتمثل فيما يلي:[5]

- يتولى مالك المنشأة العمليات الإدارية والفنية وعادة ما تكون هذه المؤسسات ذات طابع عائلي؛
- لا تحتاج لرأس مال كبير لإنشائها؛
- تعتمد على المواد الخام الموجودة في البيئة المحيطة؛
- تكون سهلة التأسيس؛
- يغلب على أنشطتها غير الرسمية بسبب قلة العمال وصغر حجم المشروع؛
- تتسم بالمركزية في أعمالها حيث يقوم المالك أو بمساعدة بعض الأفراد بإنجاز النشاطات المختلفة؛
- لا تهتم بالبحث والتطوير حيث أنها في الغالب لا تستعمل تقنيات معقدة؛
- تعتبر مصدرا جيدا للادخار والاستثمار؛
- تتميز بالمرونة والقدرة على الانتشار؛
- تساند وتكمل المشروعات الكبيرة؛
- تلبي الاحتياجات المختلفة للمستهلكين؛
- لا تستطيع تحمل تكاليف العمليات التسويقية والتوزيعية وذلك لارتفاع كلفتها؛

2- **أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحظي باهتمام كبير من قبل الدول وذلك لما لها من أهمية بالغة تكمن فيما يلي:[6]

- قدرتها على امتصاص العمالة والتخفيف من حدة البطالة وبالتالي توفير فرص عمل؛
- انتاج السلع التي تحتاجها الأسواق المحلية وتوفير المواد الأولية للصناعات الكبرى؛
- زيادة حجم الصادرات الصناعية؛
- قدرتها على معالجة بعض الاختلالات الاقتصادية مثل: الاختلال بين الادخار والاستثمار، الاختلال في ميزان المدفوعات؛
- قدرتها على الانتشار الجغرافي في المناطق الصناعية والريفية ومرونتها في التنقل بين الأقاليم؛

- مساهمتها في زيادة الدخل القومي؛
- المساهمة في تعزيز دور البرامج الإنمائية في الدول النامية؛
- استقرار معدلات الربحية للقطاع المصرفي من خلال تنويع محفظة القروض؛
- القدرة على الابتكار والتجديد؛
- تحقيق التنمية المكانية؛
- توفير سلع وخدمات لفئات المجتمع ذات الدخل المحدود؛
- المحافظة على الأعمال الحرفية واليدوية؛
- مساعدة المشروعات الكبيرة في بعض الأنشطة التسويقية والتوزيع والصيانة؛
- امتصاص المدخرات الفائضة وتوفير فرص استثمارية.

3- أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يرمي انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تحقيق عدة أهداف نذكر منها:[7]

- ترقية روح المبادة الفردية والجماعية؛
- استحداث فرص عمل جديدة بصورة مباشرة؛
- إعادة ادماج المسرحين من عملهم جراء الإفلاس لبعض المؤسسات العمومية؛
- استعادة كل حلقات الانتاج غير المربحة التي استغنت عنها المؤسسات الكبيرة؛
- توطين الأنشطة في المناطق النائية؛
- تمكين فئات عديدة من المجتمع تمتلك أفكار استثمارية جيدة ولكنها لا تملك القدرة المالية؛
- اعتبارها احدى مصادر الدخل بالنسبة لمستحدثيها؛
- اعتبارها احدى وسائل الادماج للقطاع المنظم والعائلي.

II. قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

1- التطور التاريخي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ثلاثة مراحل يمكن تلخيصها فيما يلي:

2.2.1. المرحلة الأولى1963-1982: قبل الاستقلال كانت جّل ّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبارة عن وحدات صناعية صغيرة الحجم مملوكة للأوروبيين والمعمرين. وبعد الاستقلال ورثت الجزائر العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،وقد سّلمت هذه المؤسسات إلى لجان التسيير الذاتي بعد رحيل مالكيها الأجانب، ثم أدمجت في سنة 1967 ضمن أمالك المؤسسة الوطنية، كما صدرت عدة قوانين متعلقة بالاستثمار من بينها:[8]

2.1.القانون الأول الخاص بالاستثمار:والذي صدر سنة 1963ولم يكن له أثر كبير في تطور هذه المؤسسات وذلك رغم المزايا والضمانات التي منحها لها، وهذاما أدى إلى اتخاذ اجراءات مع بداية 1965، تنظيم القطاع العام واستغالهبالاعتمادعلى سياسة صناعية ترتكز على إنشاء شركات وطنية ضخمة من مركبات ومصانع تهدف إلى تحقيق النمو.

2.1.1.قانون التسيير الاشتراكي: والذي كرس التسيير الاشتراكي للمؤسسات، فهي منشأة ومنظمة من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية للتنمية، غير أن هذه المرحلة شهدت عّدة مشاكل صفة عامة، فقد تم تهميش المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتم التركيز على بناء قاعدة صناعية ضخمة .

2.1.المرحلة الثانية1988-1994: مع بداية الثمانينيات، بدأت الجزائر في انتهاج سياسات اقتصادية جديدة حاولت من خلالها إحداث إصلاحات هيكلية في الاقتصاد الوطني للتخفيف من حدة الأزمات المتنامية، وقد جسد المخططان الخماسيان الأول والثاني، فتم إصدار العديد من القوانين التي أثرت على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ونذكر من بينها:[9]

1.2.1. القانون المتعلق بإعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الاقتصادية: وقد نص القانون على عملية إعادة الهيكلة، والتي مرت بمرحلتين رئيسيتين.انتهت المرحلةالأولى بإنشاء 348 مؤسسة صغيرة ومتوسطة جديدة، أما المرحلة الثانية فتعلقت بمتابعة إعادة الهيكلة لمختلفّ المؤسسات واشراك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2.2.1. القانون رقم 66-11المتعلق بتسييرالمؤسسات العمومية: والذي أعطى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الشخصية المعنوية. والاستقلالية المالية والإدارية،وقد اعتمدت عملية الإصلاحات الاقتصادية على إصدار النصوص القانونية بشكل يختلف عن الفترات السابقة، وقد انطلق البرنامج الخاص من خلال:

- إنشاء صناديق المساهمة وكذا إنشاء شركات المساهمة؛
- صدور قانون النقد والقرض رقم 90-10.

3.1. المرحلة الثالثة1993-2003:مع بداية التسعينيات تدهورت الأوضاع الاقتصادية للجزائر بسبب تراجع نمو الاقتصاد الوطني، وارتفاع التضخم ومعّدل البطالة بشكل كبري، واستمرار تدهور ميزان المدفوعات، والانخفاض الكبير في احتياطات الجزائر من العملة الصعبة، هذه الأوضاع دفعت السلطات إلى تكريس الجهود للانتقال من اقتصاد موجه إداريا إلى اقتصاد موجه بآليات السوق، وتكريسا لهذا التوجه جلأت الجزائر إلى المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي، كما باشرت إجراءات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة والشراكة مع الاتحادالأوروبي.[10]

2- الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر: في إطار الإصلاحات التي قامت بها الحكومة الجزائرية تم انشاء العديد من الهيئات والبرامج التي تقوم بدعم هذه المؤسسات والتي تتمثل في:[11]

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار **ANDI**؛
- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب **ANSEJ**؛
- الوكالة الوطنية للتطوير الاجتماعي **ADS** ؛
- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة **CNAC**؛
- صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة **FGAR**؛
- صندوق ترقية التنافسية الصناعية لتأهيل المؤسسات الصغيرة؛
- برنامج **MEDA**؛
- صندوق المحيط والحفاظ عليه من التلوث؛
- صندوق ترقية المحيط؛
- صندوق ترقية الصادرات؛
- صندوق تطوير منطقة الجنوب؛
- صندوق البحث العلمي والتطوير التكنولوجي؛
- صندوق التكوين والتدريب المهني.

3- تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2018-2022

إن التحول الذي عرفته السياسة الاقتصادية في الجزائر بداية من العشرية الأخيرة من القرن الماضي، أفرزت تغيرات مهمة خاصة في هياكل الاقتصاد الوطني، فعلى ضوء التجارب غير الناجحة في مجال تنظيم وتسيير المؤسسات، أعطت الدولة مجالاواسعا لدعم ونمو وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي تزامن مع تطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي جرى الاتفاق بشأنه مع صندوق النقد الدولي 1994.

ما أدى إلى تطور وتزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل مستمر، ليتضاعف عددها ويبلغ بشكل ملحوظ، وهذا يرجع إلى الاهتمام الذي حظي به هذا القطاع في السنوات الأخيرة من خلال توجيهه إلى المجالات الأكثر حيوية، وتدعيمه بآليات وميكانيزمات فعالة بهدف تطويره وتنميته.12والجدول التالي يوضح تطور عدد هذه المؤسسات في الجزائر.

الجدول (2): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 2022/2015

الوحدة: بالأرقام

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
عدد (م.ص.م) في القطاع العام	532	390	267	261	243	229	225	223
عدد (م.ص.م) في القطاع الخاص	934 037	1022231	1074236	1141602	1 193 096.	1 230 844	1286140	1 359 580
المجموع	934 569	1022621	1074503	1 141 863	1 193 339	1 231 073	1 286 365	1 359 803
نسبة التطور	.	0,09	0,05	0,06	0,04	0,03	0,04	0,05

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على نشرية المعلومات الإحصائية الصادرة عن وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني خلال الفترة 2016-2022

Source: bulletin d'information statistiquede la PME, Ministre de l'industrie et des mines (2016-2022)

https://www.industrie.gov.dz/2023_05_20 :تاريخ التصفح

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الشركات الصغيرة والمتوسطة العامة تمثل نسبة ضئيلة من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعددها ونسبة تطورها في تراجع مستمر خلال سنوات الدراسة، حيث أن عددها كان 542 في 2015 وأصبح 223 في 2022، ويرجع ذلك إلى الاعتماد الكبير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحقيق النمو وكذا إعادة هيكلة بعض محافظ قطاع الصناعة التجارية العامة، غير أن القطاع الخاص يتطور من سنة لأخرى حيث بلغ عددها 901 537 سنة 2015 وارتفع إلى 580 359 1 سنة 2022 وقدر هذا الارتفاع بقيمة 821679 مؤسسة.

III. مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النمو الاقتصادي الجزائري

1.مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم القطاعات الاقتصادية الخالقة والموفرة لمناصب الشغل، فهي تتميز بديناميكية متفوقة في مجال دوران مناصب الشغل وامتصاص البطالة، بالمقارنة مع المؤسسات الكبرى، من خلال خلق استثمارات ومشاريع جديدة ناجحة، تعتمد بالدرجة الأولى على الإمكانيات الذاتية في مجال التسيير والتنظيم.[13]والجدول التالي يبين تطور مناصب الشغل الخاصة في القطاع:

الجدول (3):تطور تعداد مناصب الشغلفي قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (2015إلى نهاية السداسي الأول 2022)

السنوات		2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	المؤسسات الخاصة (صناعة تقليدية)	2 327 293	2511674	2632018	2702067	2 864 566	2 968 618	3 114 860	3 288 213
	المؤسسات العمومية	2 371 020	2 540 698	2655470	2 724 264	2 885 651	2 989 516	3 134 968	3 307 821
	المجموع	4698313	5052372	5287488	5426331	5750217	5958134	6249828	6596034
	نسبة التطور	.	0,07	0,04	0,02	0,06	0,03	0,04	0,05

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على نشرية المعلومات الإحصائية الصادرة عن وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني خلال الفترة 2016-2022

Source: bulletin d'information statistiquede la PME, Ministre de l'industrie et des mines (2016-2022)

تاريخ التصفح: 20_05_2023 **https://www.industrie.gov.dz/**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ:

- تزايد مستمر لعدد مناصب الشغل التي تم استحداثها من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر خلال الفترة 2015-2022 حيث انتقلت من 2327293 منصب شغل في سنة 2015 إلى 3307821 منصب شغل في سنة 2022 أي بزيادة قدرت بـ 980528- منصب وهي زيادة معتبرة مما جعلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محور اهتمام ودعم، بالإضافة إلى المساهمة الفعالة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في توفير مناصب الشغل باعتبارها تشكل الأغلبية لهذا القطاع فقد كان

عدد المناصب4698313 في 2015 وارتفع إلى 6596034 منصب في 2022 ويرجع هذا التزايد إلى سياسة الدولة الهادفة للانفتاح الاقتصادي وما تبعها من برامج وهيئات كلها تهدف إلى النهوض بهذا القطاع، إضافة إلى تحسن مناخ الأعمال الذي عرفته البلاد في السنوات الأخيرة وتحسن الوضع، كل ذلك أدى إلى الإقبال لإنشاء هذا النوع من المؤسسات من قبل الخواص.

2.مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة:

إن تحديد مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة يمكننا من معرفة الوزن الحقيقي لها في خلق الثروة على المستوى الوطني، لذلك فإن تحليل هذه المساهمة ستكون مفيدة إلى حد بعيد لتحديد مكانة هذه الأخيرة، وفي هذا السياق يوضح لنا الجدول التالي حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من القيمة المضافة.[14]

الجدول (4): تطور القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من سنة 2015إلى 2021.

الوحدة: مليار دينار جزائري

الشكل القانوني	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
القطاع الخاص	7924,51	1414,65	8815,62	9524,41	10001,3	9326,55	10334,13
القطاع العام	1313,36	8529,27	1291,14	1362,21	1449,22	1299,91	1426,61
المجموع	9237,87	9943,92	10106,76	10886,62	11450,52	10626,46	11760,74

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على نشرية المعلومات الإحصائية الصادرة عن وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني خلال الفترة 2016-2022

Source: bulletin d'information statistiquede la PME, Ministre de l'industrie et des mines (2016-2022)

تاريخ التصفح: 20_05_2023 **https://www.industrie.gov.dz/**

من خلال الجدول أعلاه يتضح ان مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق القيمة المضافة في تزايد من سنة لأخرى ، اذ ارتفعت من 7924,51 مليار دينار جزائري سنة 2015 الى 11450,52 مليار دينار جزائري سنة 2019 و تعود الزيادة بصورة واضحة الى القطاع الخاص ، حيث وصلت مساهمته 7924,51 سنة 2015 ثم انتقلت الى 10001,3 سنة 2019 وارتفعت الى 10334,13 دينار جزائري للمؤسسات الخاصة مقابل 1426,61 مليون دينار جزائري للمؤسسات العامة وهو ما يؤكد سيطرة القطاع الخاص في مجال الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا راجع للانخفاض في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية التابعة للقطاع العام سنة تلوى الأخرى نظرا لسياسة الخوصصة و إعادة الهيكلة المتبناة من قبل الدولة .

الجدول (5): تطور القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب قطاع النشاط من سنة 2015إلى 2021.

الوحدة: مليار دينار جزائري

الشكل القانوني	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الزراعة	1936,37	2140,29	2281,83	2426,90	2529,05	2598,50	2688,32

البناءوالأشغال العمومية	1850,76	1990,03	2117,39	2254,09	2400,39	2285,08	2455,37
النقل والمواصلات	1660,75	1796,97	1965,48	2139,88	2244,87	2044,05	2125,75
خدمات المؤسسة	214,52	228,93	269,38	292.15	304,17	193,77	320,91
الفندقة والأطعمة	212,78	240,39	269,38	292,15	304,17	193,77	256,60
الصناعة الغذائية	353,71	389,57	408,11	433,40	444,70	465,58	488,95
صناعةالجلود والأحذية	2,78	2,83	2,84	3,07	3,27	3,15	3,69
التجارة والتوزيع	**2259,33**	**2341,23**	**21213,86**	**2349,59**	**2445,81**	**1987,21**	**2620,94**

المصدر:من اعداد الطالبتين بالاعتماد على نشرية المعلومات الإحصائية الصادرة عن وزارة الصناعة والإنتاج الصناعي خلال الفترة 2016-2022

Source : bulletin d'information statistiquede la PME, Ministre de l'industrie et des mines (2016-2022)

من الجدول السابق يتضح أن:

مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة في جميع القطاعات في تزايد مستمرخلال الفترة (2015-2022)

وهي تتوزع بنسب كبيرة في القطاع الفلاحي والبناء والأشغال والتجارة والتوزيع حيث تعتبر أهم القطاعات المساهمة في خلق القيمة المضافة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يؤكد على أهمية الاهتمام بهذه المؤسسات ثم تليه القطاعات الأخرى المتبقية كما هو موضح بالجدول.

3.مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات:

تملك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدرة كبيرة على غزو الأسواق الخارجية والمساهمة في زيادة الصادرات وتوفير النقد الأجنبي وتقليص العجز في ميزان المدفوعات حيث أنها في الكثير من الدول استطاعت إحداث فائض في ميزان المدفوعات،وتحاول تغطية الجزء الأكبر من السوق المحلي بالمنتجات الاستهلاكية النهائية خاصة الغذائية منها بهدف الوصول إلى الاكتفاء الذاتي والتقليل من الواردات.[15]

الجدول (6): تطور الميزان التجاري الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2015/2022.

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**	**2022**
االصادرات خارج المحروقات	34 668	28 883	37 191	41168	35 823,54	23 796,60	39 280,83	60 384,02
الواردات	51 702	46 727	46 057	46197	41 934,12	34 391,64	37 683,17	40 173,59

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على نشرية المعلومات الإحصائية الصادرة عن وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني خلال الفترة 2016-2022

Source: bulletin d'information statistiquede la PME, Ministre de l'industrie et des mines (2016-2022)

تاريخ التصفح: 20_05_2023 **https://www.industrie.gov.dz/**

من خلال الجدول نلاحظ ما يلي:

عرفت الصادرات خارج المحروقات انخفاضا وارتفاعا، حيث ارتفعت في سنة 2017 لتصل قيمتها إلى 191 37 مليون دولار، ثم منخفضة في 2020حيث قدرت قيمتها بـ:796,60 23 مليون دولار لترتفع في 2022 ،وبالرغم من زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجداول السابقة الا ان الصادرات خارج المحروقات غير مستقرة خلال السنوات الدراسة ، والانخفاض هو ما يؤكد عدم استمرار فعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التصدير الكلي خارج المحروقات، وهذا راجع الى فشل مخططات الحكومة في الدفع بهذه المشروعات نحو التجارة الخارجية بشكل فعال ومستدام.

أما الارتفاع في قيمة الصادرات خارج المحروقات هو ما يؤكد قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على غزو الأسواق الخارجية والمساهمة في زيادة الصادرات وتوفير النقد الاجنبي وتقليص العجز في ميزان المدفوعات، حيث انها في الكثير من الدول استطاعت احداث فائض في ميزان المدفوعات، وتحاول تغطية الجزء الأكبر من السوق المحلي بالمنتجات الاستهلاكية النهائية خاصة الغذائية منها بهدف الوصول الى الاكتفاء الذاتي والتقليل من الواردات.

ويمكن القول أن مجال التصدير خارج المحروقات لا يزال ضعيفا رغم الجهود المبذولة لترقية صادرات القطاع الخاص وذلك نتيجة لمجموعة من المشاكل نذكر منها مايلي:

- ❖ غياب استراتيجية محددة لمعالم التصدير والتشابك الحاصل بين الأسواق الوطنية والأجنبية؛
- ❖ غياب ثقة التصدير لدى المتعاملين الإقتصاديين الجزائريين؛
- ❖ انعدام الخبرة لدى المصدرين الجزائريين؛
- ❖ عدم توافق المنتجات الوطنية الموجهة للتصدير مع المعايير الدولية من حيث الجودة وسوء استخدام وتوجيه الموارد المالية للصندوق الخاص لترقية الصادرات خارج المحروقات؛
- ❖ أما بالنسبة للوارداتفهي أكبر بكثير من الصادرات، وهذا ما يدل على اعتماد الاقتصاد الجزائري على صادرات المحروقات، وبالرغم من الجهود المبذولة لترقية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أن التصدير خارج المحروقات يبقى ضعيف.

الخاتمة:

إن دراسة موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يحظى باهتمام كبير من طرف العديد من دول العالم، خاصة الدول المتقدمة نتيجة لما حققته هذه المؤسسات من نتائج مرضية في اقتصاديات هذه البلدان، وبنسب معتبرة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، عكس ما التمسناه في الواقع الاقتصاد الجزائري، الذي حتى وان كان في تطور إلا أنه لا يزال يعتمد على مصدر واحد للدخل وهو النفط، كان توجه الجزائر نحو إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك وضع البرامج التأهيلية لهذه المؤسسات سواء بوضع مجموعة من الميكانيزمات التنظيمية التي من شأنها دعم وترقية هذه المؤسسات، بهدف تحسين محيط الاستثمار الداخلي والأجنبي المباشر أو عن طريق برامج التعاون الدولي بهدف تحسين محيط الاستثمار الداخلي والأجنبي المباشر أو عن طريق برامج التعاون الدولي بهدف وضع مصادر متعددة للدخل وتوفير مناصب الشغل وزيادة معدل النمو، المساهمة الفعالة في رفع أداء الإنتاجية والقدرة التنافسية لهذه المؤسسات.

من خلال دراستنا هذه نستخلص النتائج التالية:

- ✓ قامت السلطات الجزائرية بدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لزيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة القيمة المضافة والحد من البطالة ورفع نسبة الصادرات خارج المحروقات وذلك من خلال عدة برامج وآليات منها الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ) والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANJEM).....الخ
- ✓ تشهد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تزايدا معتبرا خلال فترة الدراسة وخاصة في القطاع الخاص؛
- ✓ تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية أدوارا اقتصادية هامة خاصة على الصعيد الداخلي وهذا بمساهمتها في توفير مناصب الشغل والقيمة المضافة وزيادة الصادرات خارج المحروقات.
- ✓ مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات خارج المحروقات ضعيفة وقليلة التنوع فأغلبها يطغى عليها تصدير منتوجات مشتقة من المحروقات، بالاضافة الى منتجات صناعية وفلاحية بقيم بسيطة رغم جودتها وذلك راجع الى ضعف تنافسية المؤسسات المصدرة وترددها في غزو الاسواق الاجنبية.
- ✓ تشهد المؤسسات الصغيرة والمنوسطة الجزائرية نموا معتبرا خلال فترة الدراسة خاصة في القطاع الخاص وذلك نتيجة الاجراءات التي اتخذتها الدولة في مجال تدعيم وانشاء وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولكنها ليست بالقدر الكافي والمطلوب.
- ✓ مر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بعدة مراحل، حيث كان هذا القطاع مهمشا في ظل الاقتصاد الموجه والذي كانت في أولوياته القطاع العام، ثم بدأ الاهتمام به يزيد شيئا فشيئا إلى أن تم التوجه إلى اقتصاد السوق، حيث تم إنشاء هيئات ووكالات لدعم هذا القطاع وهذا بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10، مع تشجيع القطاع الخاص.

بناءا على ما تطرقنا اليه يمطن اقتراح التوصيات التالية:

1. الاستفادة من برامج التعاون والمساعدات الدولية التي تقدمها المنظمات الدولية مثل: منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة العمل الدولية، البنك الدولي حيث يوجد لدى كل واحدة من هذه المنظمات برامج التدريب وإقامة شبكات الاتصال ومراكز المعلومات وإعداد الأبحاث والدراسات الخاصة بمتطلبات تعديل البيئة القانونية والمؤسسية لتصبح مناسبة لنشاطها.
2. تدعيم الأجهزة المساعدة على الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كلها، وهذا عن طريق فتح المجال امام الحركة الجمعوية المهتمة بالادماج المهني والتشغيل للقيام بالدور الاعلامي والتنشيطي في الوسط الشبابي.
3. الاعتماد على تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتطوير انظمة التقييس والرقمنة والجودة لغزو الاسواق الاجنبية من اجل الرفع من الصادرات خارج المحروقات.

4. دعم عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و وضع آليات تعمل على ربط العلاقة و تمتينها بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومراكز البحث، وكذا تطوير المقاولة الباطنية بينها وبين المؤسسات الكبيرة سواء الأجنبية أم الوطنية.
5. ضرورة الاستفادة من الافكار والأساليب والنماذج العربية والعالمية في التعامل مع القروض الصغيرة والمصغرة، وفي تطوير آليات تنمية الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الهوامش:

[1]بلال خلف السكارنة، الريادة وإدارة منظمات الاعمال، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2008، ص 85؛
[2] أشرف محمد دوابه، دراسات في التمويل الإسلامي، دار السلام للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2007، ص 200؛
[3]عبد الله خبابة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2013، ص 18؛
[4]خليل الشناوي، إدارة المشاريع الصغيرة، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2020، ص 131؛
[5]محمد عبد الله أبو غزالة، إدارة المشاريع الصغيرة، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص ص 45-47؛
[6]أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، الأصول العلمية والعملية لإدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2012، ص ص 43-48؛
[7]مصطفى يوسف كافي،ريادة الأعمال في المنشآت السياحية، ألفا للوثائق، قسنطينة، 2018، ص ص 114-115؛
[8]الطيب داودي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الواقع والمعوقات حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 11، 2011، ص ص 74-75؛
[9]عبد الله خبابة، مرجع سابق، ص ص 20-21؛
[10]عبد الرحمان بابنات، ناصر دادي عدون، التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دار المحمدي العامة، ص ص 124-127؛
[11]عيسى آيت ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (آفاق وقيود)، مجلة اقتصاديات شما ؛ مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد السادس، 2009، ص 281.
[12]منى مسغوني، نحو أداء تنافسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص 126؛
[13]رياض زلاسي، تشخيص واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05-2013/05/06، ص 11؛
[14]منى مسغوني،نفس المرجع السابق، ص 127؛
[15]رياض زلاسي، نفس المرجع السابق، ص 11.

قائمة المراجع:

1- الكتب:

- أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، الأصول العلمية والعملية لإدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2012؛
- أشرف محمد دوابه، دراسات في التمويل الإسلامي، دار السلام للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2007؛
- بلال خلف السكارنة، الريادة وإدارة منظمات الاعمال، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2008؛
- خليل الشناوي، إدارة المشاريع الصغيرة، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2020؛
- عبد الرحمان بابنات، ناصر دادي عدون، التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دار المحمدي العامة،2008؛
- محمد عبد الله أبو غزالة، إدارة المشاريع الصغيرة، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، 2015؛

2- المقالات:

- الطيب داودي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الواقع والمعوقات حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 11، 2011؛
- رياض زلاسي، تشخيص واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05-2013/05/06؛
- عبد الله خبابة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2013، ص 18؛
- عيسى آيت، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (آفاق وقيود)، مجلة اقتصاديات شما ؛ مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،2009؛
- منى مسغوني، نحو أداء تنافسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012؛
- مصطفى يوسف كافي،ريادة الأعمال في المنشآت السياحية، ألفا للوثائق، قسنطينة، 2018؛

3- التقارير:

- وزارة الصناعة والإنتاج الصناعي، نشرية المعلومات الإحصائية الصادرة عن وزارة الصناعة والإنتاج الصناعي (2016-2022) موقع وزارة الصناعة والإنتاج الصناعي، المديرية العامة لليقظة الاستراتيجية والدراسات الاقتصادية والاحصائية، الأعداد ، وثيقة الكترونية متوفرة على الرابط (https://www.industrie.gov.dz)، تاريخ التصفح:2023/05/22.
-